الأضرار والخسائر في مناطق الصراع في العراق وفاعلية خيارات التدخل الحكومي

أ.د. قصي الجابري

أ.د. وفاء المهداوي

الجامعة المستنصرية- كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة:

يرسم لنا السجل التاريخي لصورة العراق بعد عام 2003 حيث العنف وعدم الأستقرار السياسي والأمني، استشراء وتفاقم حالات الفساد المالي والإداري وعدم الكفاءة في حوكمة إدارة الموارد النفطية صوب المجالات التنموية والذي أضعف من قوة إستدامتها المالية والسياسات الاقتصادية المرتبكة بإنفصام فاعلية عناصرها محدثة اختلالات بنيوية في مفاصل أبنية نظامها الاقتصادي وتدميراً يكاد يكون شبه كامل لأبنيتها وتفتيتاً لنسيج مجتمعي خيوطه متصلة بإرث حضاري وقيمي كل هذا مؤطر بتدهور الوضع الأمني وعدم الأستقرار السياسي وإستشراء الفساد الإداري وفقدان الثقة بالمستقبل .تصور لنا طبيعة التحديات التي واجهت الاقتصاد العراقي فعرقلت من مسار تنميته وحدت من ممكنات إستدامته وجعلت من الأنسان غاية لا تدرك فتفككت معه منظومة العلاقات الإجتماعية المبنية على القيم والمبادئ متأثرة بالحروب وتداعياتها والعقوبات الاقتصادية وإسقاطاتها .

وقد كان للأزمة المزدوجة فيما بعد (الأزمة المالية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط و أعباء الحرب مع التنظيم الإرهابي المسمى " داعش ") تأثيرات بالغة على الوضع الاقتصادي في العراق . ان سيطرة المجاميع الإرهابية على أراضي سبع محافظات عراقية منذ حزيران 2014 أفرز اكبر كارثة انسانية محصلتها (3.8) مليون نازح متأثرين بأسقاطات أثر الصدمة المزدوجة (إنخفاض أسعار النفط ،الإرهاب) هذا الحال كان سبباً في إرتفاع نسبة الفقر ليصل الى 41% عام 2017 من إجمالي السكان مع النازحين بعد ان كان 20% عام 2012 فأثقل الموازنة الإتحادية بنفقات تشغيلية تجاوزت نسبتها 70%خلال المدة 2015-2017 فرحلت معها الأنجازات التنموية المتوقعة الى أجل غير مسمى مصحوبة بإرتفاع معدلات النفقات العسكرية المعبأة صوب العمليات العسكرية الهادفة الى تحرير المحافظات المسيطر عليها من التنظيمات الإرهابية ثم التحرير الكامل والقضاء على الإرهاب ، ما أسفر عن تراجع واضح في خيارات حياة الأنسان العراقي وحقوقه فارتفعت معه معدلات البطالة واتسع حجم التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين الأفراد والمناطق والمحافظات واستشرى الفقر وإزداد أعداد الفقراء والجوعى وتردت الحالة المعيشية لغالبية السكان محدثة حراكاً تبلور على شكل موجات من المهاجرين والنازحين واللاجئين.

1. أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من محاولته إلقاء الضوء على الأضرار والخسائر التي تحملها العراق أثناء حرب تحرير المحافظات التي تم احتلالها من قبل التنظيمات الإرهابية بدءاً من منتصف عام 2014 والسياسات التي اتبعتها الحكومة للتقليل من الآثار السلبية لأعباء الحرب بغية وضع نظرة تقييمية للأداء الحكومي المتعلق بهذا الصدد .

2. مشكلة البحث : ان ارتفاع مستوى الأضرار المادية والخسائر الناجمة عن الحرب وتعطل مسار التنمية الاقتصادية ، ناهيك عن عدم تكامل أهداف السياسات المطبقة في اعادة اعمار وتنمية المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية تشكل مجموعة عوامل من شأنها أن تكبح جهود الحكومة في عودة النازحين واستقرارهم واعادة اعمار وتنمية مناطقهم ، في ظل ارتفاع مستويات عدم اليقين أزاء الامكانات التخطيطية والمادية والبشرية المطلوبة .

3. فرضية البحث :

يفترض البحث إن الأعباء التي تحملها العراق من جراء حرب التحرير كبيرة جداً وبالتالي فإن آثارها ستمتد الى فترة زمنية طويلة ما سيتطلب تحولاً من الحلول العاجلة الى سياسات استثنائية مستدامة تترافق مع أداء حكومي كفوء للتقليل من تداعيات الحرب في العراق .

4. هدف البحث :

يهدف البحث الى قياس الأضرار والخسائر التي تحملها العراق من جراء إحتلال التنظيمات الإرهابية لعدد من محافظاته ، ثم تداعيات حرب التحرير على المدن والوضع الانساني الناجم عن ذلك ، والاجراءات الحكومية المتخذة .

5. منهجية البحث :

تبنى البحث المنهج الإستقرائي مع الإستعانة بأدوات التحليل المساعدة للاجابة عن الفرضية وأهداف الدراسة .

6. إطار البحث :

غطى الإطار المكاني للبحث المحافظات السبع المتضررة من العمليات الإرهابية . كما امتد الإطار الزمني ليغطي المدة 2014 – 2017 .

7. هيكلية البحث :

تضمنت هيكلية البحث الفقرات الآتية:

أولاً : التحرير والخيارات الوطنية .

ثانياً : الأثر المزدوج : الأضرار والخسائر

ثالثاً : الحلول الوطنية ... من العاجلة الى المستدامة .

أولاً:- التحرير والخيارات الوطنية

قام الإرهابيون في شهر حزيران من عام 2014 بمهاجمة قوات الأمن العراقية في نينوى، وصلاح الدين وديالي وتكريت وبيجي والموصل، حتى أصبحوا على مسافة 20 ميلاً من أربيل، وعلى أطراف العاصمة بغداد . وشهدت المواجهات المسلحة انسحاب القوات العراقية أمام الهجمات الإرهابية ، ونزوح

مئات الاف العراقيين باتجاه إقليم كردستان ووسط وجنوب العراق . وخلال عام 2017، وفي ظل المناخ السياسي والاقتصادي والأمني المتأرجح ظلت الحكومة العراقية وقواتها الأمنية وبدعم من التحالف الدولي مستمرة بجهودها في تحقيق الأنتصارات العسكرية واستطاعت تحرير عدداً من الأقضية والنواحي في محافظة بابل ومدن محافظة ديالى وتحرير مدينة تكريت وبيجي في محافظة صلاح الدين ثم تحرير مدينة الرمادي وأقضية هيت والرطبة وأخيراً مدن الفلوجة إضافة إلى تحرير الجانب الأيسر والأيمن من مدينة الموصل في 10 تموز 2017 . وفي أيلول عام 2017 تم الاعلان رسمياً عن تحرير كافة المحافظات العراقية من سيطرة التنظيمات الإرهابية ، وبدأت الحكومة بتنفيذ برنامج واسع لحصر الأضرار والخسائر . كما تم تقديم حزمة من الحلول المتنوعة من الاطراف الفاعلة لمواجهة اثار هذه الازمة والسعي الى حوكمتها حوكمة رشيدة لتحقيق الاستجابة الانسانية ودرىء المخاطر بالشكل الذي يحول دون وقوع المزيد من الخسائر فكان من الضروري العمل على إعادة الأستقرار وإعمار وتنمية المناطق المحررة .

ثانياً :- الأثر المزدوج ..... الأضرار والخسائر

نتيجة للظروف الي مر بها العراق منذ منتصف عام 2014 والتي نجمت عن سيطرة التنظيمات الإرهابية على عدد من محافظات العراق وما عانت فيه من فساد وإجرام وتدمير للشجر والبشر غطت أضراره كافة القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية وإمتدت خسائره لتحصد الأرواح وتقتل الإرادة والطموح والأمل بالمستقبل مع ارتفاع معدلات البطالة ونسب الفقر المتعدد الأبعاد ونسب التسرب من التعليم الأبتدائي والثانوي كنتيجة حتمية لأنخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتراجع مؤشرات المنعة البشرية ما أدى الى سقوط المحافظات السبعة بين فكي الأثر المزدوج وهما الأضرار المادية والخسائر غير المادية محدثةً تعطلاً في مسار التنمية وهشاشة في مؤشرات التنمية البشرية المستدامة .

أ- الأضرار في القطاع الحكومي :- يعني مفهوم الأضرار كافة أنواع الدمار الكلي والجزئي الذي يلحق بالأصول المادية بفعل الأزمات وعليه وبناءاً على ما افرزه المسح الميداني لحصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الحربية لسنة 2017 من مخرجات تم الأستنتاج الآتي (1) :-

- إن القيمة الإجمالية للأصول التي تعرضت للأضرار (قيمة الأصول قبل الضرر) بلغت (34.654) ترليون دينار عراقي .
- بلغ عدد الوحدات الاقتصادية المتضررة (8373) وحدة اقتصادية مختلفة الأنواع كان العدد الأكبر منها في قطاع الأبنية الحكومية بواقع (2142) وحدة إقتصادية وبنسبة 25.6% من الإجمالي ، يليه قطاع النقل حيث بلغت عدد الوحدات المتضررة فيه 2041 وحدة ثم قطاع التربية والتعليم بواقع 1679 وحدة وبنسب بلغت 24% ، 20% على التوالي في حين بلغت الأضرار مستويات متفاوتة في بقية القطاعات و كما في الشكل (1).

شكل -1-
عدد الوحدات المتضررة للأصول حسب القطاع

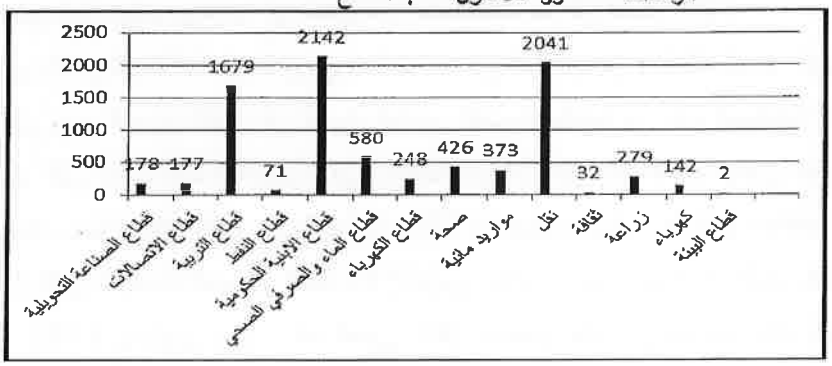

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للاحصاء ، مسح وحصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الحربية لسنة 2017 ، قسم احصاءات البيئة ، تشرين الثاني 2017 ، ص 10.

إن عدد الوحدات الاقتصادية التي تضررت كلياً (أي بنسبة 40% فأكثر حسب البنك الدولي) قد بلغت 6429 وحدة اقتصادية وبنسبة 76.8% من الإجمالي . اما الوحدات الاقتصادية التي تضررت بشكل جزئي (اقل من 40%) فقد بلغت (1944) وحدة اقتصادية وبنسبة 23.2% من المجموع ، كما في الشكل (2) . وقد بلغ إجمالي الأضرار التي لحقت بالمحافظات السبع الأكثر تضرراً (55.461 تريليون دينار عراقي) باسعار سنة 2014 ، اي ما يعادل 46.9 مليار دولار امريكي . علماً ان هذا التقدير لا يشمل أضرار المباني السكنية (القطاع الخاص) والبالغة 19 تريليون دينار عراقي حيث بلغ المجموع 74.461 تريليون دينار.

شكل (2) نسبة الضرر الكلي والجزئي للوحدات الاقتصادية

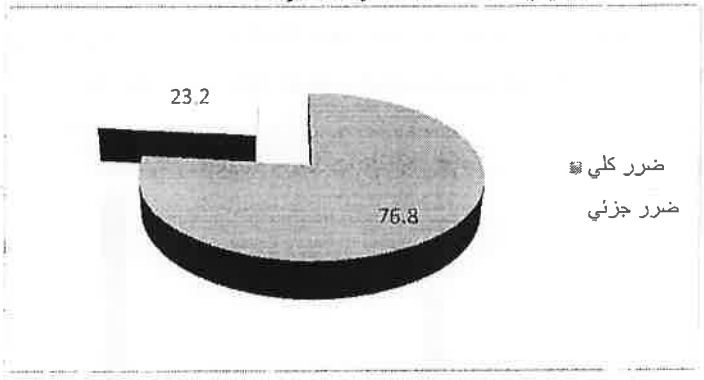

المصدر : من عمل الباحثين .

تبوأ قطاع الكهرباء المرتبة الأولى من حيث كونه أكثر القطاعات ضرراً في قيمة أصوله وبواقع (7.955) تريليون دينار يليه قطاع النفط والغاز حيث بلغت خسائره (6.145) تريليون دينار ثم قطاع

الصناعة التحويلية والذي بلغت خسائره 5.477 تريليون دينار وذلك لكونها قطاعات اقتصادية كبيرة من حيث راس المال وتقدم خدماتها الى العديد من المحافظات كما في الشكل (3) .

الضرر الأكبر لقيمة الأصول كان في محافظة صلاح الدين وبواقع (13.821) تريليون دينار والسبب يعود الى حجم الضرر الكبير في أصول قطاعي الكهرباء والنفط في هذه المحافظة ، حيث بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء في محافظة صلاح الدين (5.878) تريليون دينار وقيمة الأضرار التي لحقت بقطاع النفط والغاز في المحافظة (5.779) تريليون دينار. ثم تليها محافظة نينوى حيث بلغت الأصول التي تعرضت للضرر(10.484) تريليون دينار . بعدها محافظة الأنبار حيث بلغت الأضرار فيها (8.003) تريليون دينار . اما الضرر الأقل للأصول فكان في محافظة بابل حيث بلغ (342) مليار دينار ، كما في الشكل (4).

شكل (3) الكلفة الكلية للوحدات المتضررة نتيجة الحرب على الإرهاب حسب القطاع (مليار دينار عراقي)

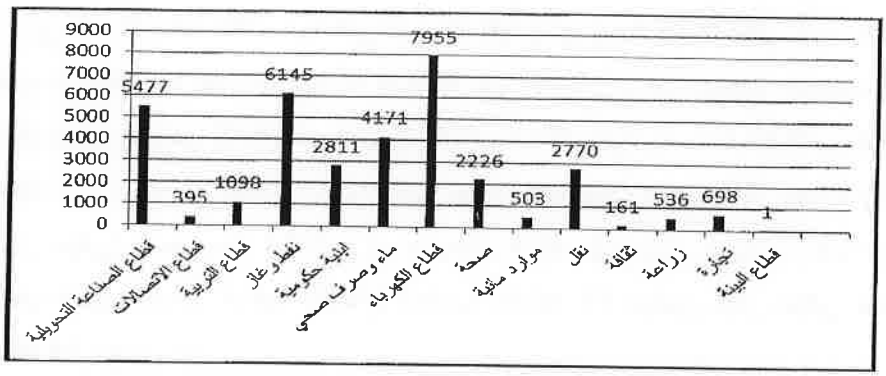

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مسح وحصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الحربية لسنة 2017 ، قسم احصاءات البيئة ، تشرين الثاني 2017 ، ص 11.

شكل (4) الكلفة الكلية للوحدات المتضررة حسب المحافظات (مليار دينار عراقي)

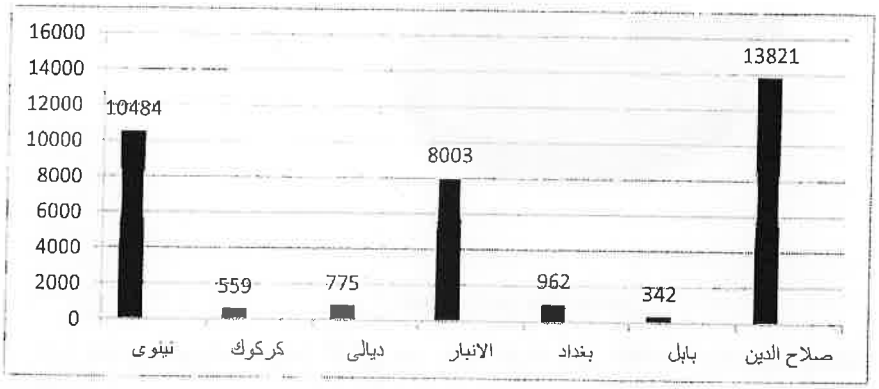

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مسح وحصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الحربية لسنة 2017 ، قسم احصاءات البيئة ، تشرين الثاني 2017 ، ص 12.

كما ويلاحظ ان قطاع الصناعة في محافظة الأنبار هو القطاع الأكثر تضرراً وبواقع (4.579) تريليون دينار بسبب وجود الشركة العامة للفوسفات والتي بلغت قيمة الضرر فيها (3.750) تريليون دينار ، اما القطاع الأقل تضرراً في المحافظة فكان قطاع البيئة وقد بلغ (840) مليون دينار . في محافظة بغداد فإن أكثر القطاعات تضرراً هو قطاع الكهرباء وبواقع (367) مليار دينار يليه قطاع الماء والصرف الصحي وقد بلغ (181) مليار دينار .

في محافظة صلاح الدين كان قطاع الكهرباء ايضاً هو القطاع الأكثر تأثراً وقد بلغ قيمة الضرر (5.878) تريليون دينار يليه قطاع النفط والغاز وبواقع 5.779 تريليون دينار ثم قطاع الابنية الحكومية وبواقع 789 مليار دينار اما اقل قطاع تعرض للضرر في المحافظة فقد كان قطاع الثقافة وقد بلغ 290 مليون دينار .

أضرار القطاع الخاص (المباني السكنية)

أظهرت نتائج مسح حصر وتقييم أضرار المباني السكنية للقطاع الخاص نتيجة الاعمال الإرهابية والحربية /2017 الحقائق الاتية (2) :

ان القيمة التقديرية لإجمالي أضرار المباني السكنية للقطاع الخاص في المحافظات السبع بلغت (19) تريليون دينار عراقي اي ما يعادل (16 مليار دولار) . وقد بلغت تلك الأضرار في المنطقة الحضرية (10) تريليون دينار عراقي وشكلت ما نسبته 53.4% من الإجمالي في حين بلغت أضرار المباني السكنية في المنطقة الريفية (8.7) تريليون دينار عراقي وبواقع 46.6% وكما في الشكل -5-

شكل (5) النسب المئوية لقيمة أضرار المباني السكنية حسب البيئة

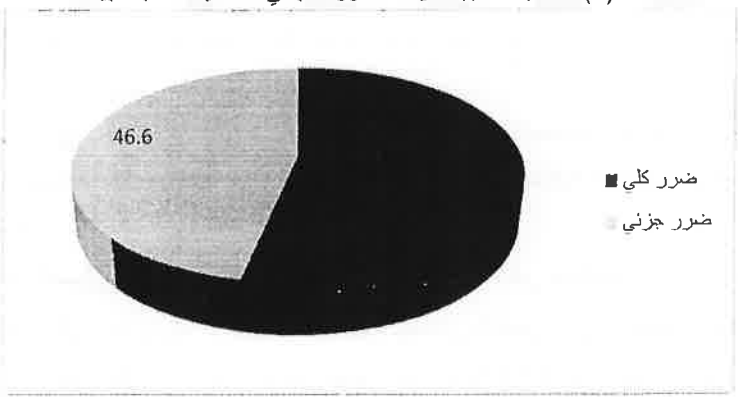

المصدر :جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مسح وحصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الإرهابية ومحاربة داعش : أضرار المباني السكنية ، مركز نظم المعلومات الجغرافية 2017 ، GIS ، ص 8.

وإن المباني السكنية في محافظة نينوى كانت هي الأكثر ضرراً من باقي المحافظات وبواقع (8) تريليون دينار عراقي ، وقد شكلت ما نسبته 42.7% من إجمالي قيمة الأضرار التي لحقت بالمحافظات السبع تليها محافظة صلاح الدين بقيمة ضرر بلغ (3.8) تريليون دينار عراقي وبواقع 20.2% من قيمة إجمالي الأضرار ثم محافظة الأنبار بقيمة ضرر بلغ 3.6 تريليون دينار عراقي وبواقع 19.2% من قيمة الأضرار ثم تليها ديالى ، ثم كركوك ، ثم بغداد ، ثم بابل . من جانب آخر فإن أعلى قيمة أضرار للمباني السكنية في المدن الحضرية كانت في محافظة نينوى اذ بلغت (5.8) تريليون دينار عراقي وقد شكلت ما نسبته (57.8%) من قيمة الأضرار في المنطقة الحضرية ثم تلتها محافظة الأنبار بقيمة ضرر قدره (2.3) تريليون دينار عراقي وبواقع 22.7% من إجمالي قيمة الضرر في المنطقة الحضرية ، ثم جاءت محافظة صلاح الدين المرتبة الثالثة بقيمة ضرر بلغت (1.4) تريليون دينار عراقي وبواقع 13.6% من الإجمالي ، وكما في الشكل -6-

شكل -6- النسب المئوية لقيمة الأضرار حسب المحافظة والبيئة

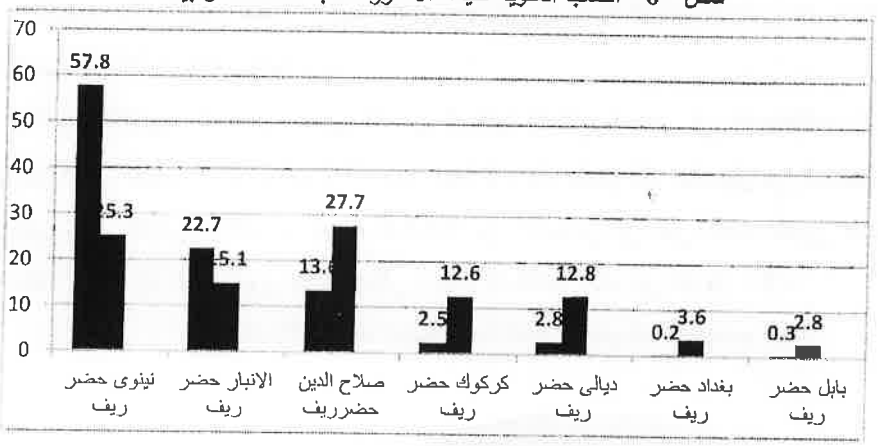

المصدر :جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مسح وحصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الإرهابية ومحاربة داعش : أضرار المباني السكنية ، مركز نظم المعلومات الجغرافية 2017 ، GIS ، ص9.

إن قيمة الأضرار للمباني السكنية في القرى الريفية بلغت في محافظة صلاح الدين (2.4) تريليون دينار عراقي وقد شكلت ما نسبته 27.7% من قيمة إجمالي الأضرار في المنطقة الريفية ، تلتها محافظة نينوى وبقيمة ضرر قدره (2.2) تريليون دينار عراقي وبنسبة 25.3% من إجمالي الضرر في المنطقة الريفية ثم جاءت محافظة الأنبار بقيمة ضرر بلغت (1.3) تريليون دينار عراقي وبنسبة 15.1% من قيمة الضرر في المنطقة الريفية . أما عدد المباني المتضررة في البيئة الريفية بلغ (97792) مبنى وبنسبة 62.7% من المجموع وهي اعلى من عدد المباني المتضررة في البيئة الحضرية التي بلغت (58167) مبنى وبنسبة 37.3% من المجموع.

بلغ عدد المباني السكنية في حضر محافظة نينوى (36450) مبنى ، حيث كانت هي الأعلى من حيث الضرر وبنسبة 62.7% من الإجمالي ، تليها محافظة الأنبار وبواقع (11843) مبنى متضرر وبنسبة 20.4% من الإجمالي .

من جانب آخر فإن عدد المباني السكنية المتضررة في ريف محافظة صلاح الدين كانت هي الأعلى من بين المحافظات السبعة وقد بلغت (27132) مبنى وبنسبة 27.7% من الإجمالي يليها محافظة نينوى وقد بلغت (24845) مبنى وبنسبة 25.4% من الإجمالي

ان مجموع المساحة الكلية للمباني المتضررة قد بلغت (76.2) مليون م² توزعت على المحافظات السبعة وكانت النسبة الأعلى منها في الحضر وبواقع 54.1% ، شكلت مساحات المباني المتضررة في محافظة نينوى النسبة الأعلى منها وقد بلغت (26.9) مليون م² وبواقع 64.2% تليها محافظة الأنبار وبواقع (8.3) مليون م² وبنسبة 20.3%. ويوضح الشكل -7- عدد المباني السكنية المتضررة حسب البيئة

شكل -7- عدد المباني السكنية المتضررة حسب البيئة

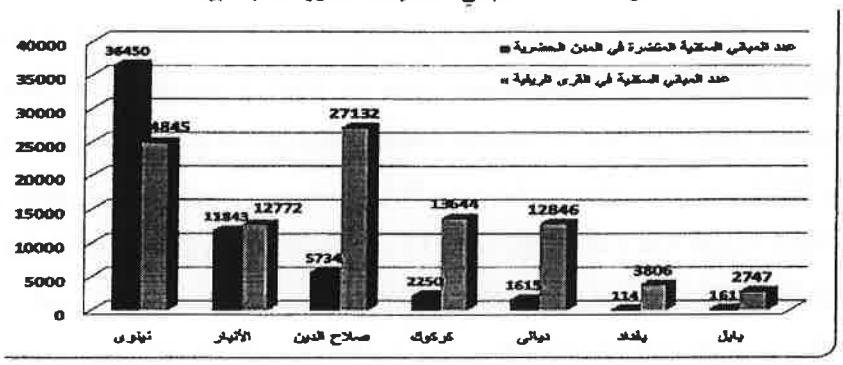

المصدر :جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مسح وحصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الإرهابية ومحاربة داعش : أضرار المباني السكنية ، مركز نظم المعلومات الجغرافية 2017 ، GIS ، ص10.

ب- الخسائر:

تعددت وتنوعت الخسائر التي تعرض لها العراق بشكل عام والمحافظات السبعة المتضررة من العمليات الإرهابية بشكل خاص متأثرة باسقاطات الأزمة المزدوجة منذ حزيران 2014 تاركة آثاراً اقتصادية واجتماعية وبيئية ونفسية وخيمة تهدد الاستقرار والنمو والتوزيع وتسلب البشر حقوقه التي تعد غاية من اجل خيارات افضل ما سبب زيادة في امكانات تعرض الأفراد للمخاطر وبالتالي تراجع اكبر في مستويات المنعة البشرية لديهم مع احتمالات تزايد المخاطر في ظل استمرار الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الفرد بكونها مخاطر متحكمة بفعل العنف وممكنات تجدده ناهيك عن المخاطر الناتجة عن عدم فعالية

السياسات وتوقف المؤسسات عن اداء دورها في تقديم الخدمات إضافة إلى الخلل في المؤسسات الاجتماعية بما يقوي من امكانات التعرض ويضعف من جديد المنعة البشرية وقدرتها على درء المخاطر .

1-معدل النمو الاقتصادي ..... الأثر السلبي للأزمة

كان من المتوقع ان ينمو الاقتصاد العراقي بمعدل نمو سنوي قدره 9% بدءاً من عام 2014 غير ان التقديرات الرسمية التي تأخذ بنظر الأعتبار صدمات الاقتصاد الكلي اكدت على تأثر معدل النمو الاقتصادي سلباً حيث لم يتجاوز المعدل عن 6.6% خلال

المدة 2014-2015 وانخفض الى 6.3% بين عامي 2015-2016 . وهذا الانخفاض لوحده يجسد تراجع اداء الاقتصاد وقطاعاته واثر ذلك على متوسط نصيب الفرد من الدخل ومستوى رفاهيته (3) .

2-النفقات العسكرية وكلفة الفرصة البديلة

تعني كلفة الفرصة البديلة خسارة الأرباح او الفوائد من الفرص البديلة الأخرى عند اختيار بديل واحد محدد وبذلك يمكن وصفها بأنها تعبر عن العلاقة الأساسية بين الندرة والأختيار وأنها لا تمثل التكاليف النقدية او المالية فقط وأنما تشمل الناتج الضائع والوقت الضائع والفائدة الضائعة .

وضمن هذا السياق نجد ان العراق يقع ضمن مجموعة الدول التي تتميز بأرتفاع نفقاتها العسكرية بسبب العنف والإرهاب والنزاع المسلح وارتفاع تكاليف مواجهتها ما جعل من الإنفاق العسكري يشكل نسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 13.8% من إجمالي الإنفاق العام عام 2012 وازدادت لتصل الى 14.5 % عام 2014 والى 19.6% عام 2015 ما يؤشر ارتفاع كلفة الفرصة البديلة بدلالة نسبة الإنفاق على الصحة التي انخفضت من 4.8% عام 2013 الى 4% عام 2014 ثم ازدادت قليلاً لتلبية مستلزمات تقديم الخدمات الصحية للنازحين وجرحى العمليات العسكرية لتصل الى 4.5% عام 2016 ، ناهيك عن انخفاض في نسب الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام والتي لم تتجاوز بأحسن صورها خلال المدة 2014-2016 عن 9% ، هذه الحقيقة ادت الى توصيف موازنة العراق بعد 2014 " بموازنة حرب " لاستحواذ تخصيصات الإنفاق العسكري (الأمن والدفاع) على نسبة عالية من إجمالي الإنفاق العام ، ما رحل العراق وحسب المعهد الدولي لأبحاث السلام الى المجموعة الثالثة وتضم الدول ذات النفقات العسكرية المرتفعة جداً (4).

هذا الواقع عزز الفجوة في مؤشرات التنمية البشرية المستدامة وفي معدلات النمو الاقتصادي ونمو الناتج القطاعي مساهماً في رفع كلفة الفرصة البديلة وضياع الفرص في رفع مستوى الأستثمار والتشغيل وجودة التعليم وتقديم الخدمات الصحية لجميع السكان وخاصة النازحين منهم .

3-المشاريع الأستثمارية المتعثرة وكفاءة الصرف

إن ارتفاع العبء الاقتصادي للأنفاق العسكري وتسارع اثره على مستويات المنعة البشرية في العراق لم يكن الأثر المتساقط الوحيد ، بل امتد ليمارس اثره السلبي على امكانية استمرار المشاريع الأستثمارية والخدمية في عملية الأنتاج وتقديم الخدمة بدلالة ارتفاع اعداد المشاريع المتوقفة والمتلكئة خلال المدة 2013-2016 موزعة حسب القطاعات الاقتصادية ، وكما موضحة في جدول -1- حيث نلحظ من الجدول تزايد في اعداد المشاريع المتعثرة خلال المدة 2013-2016 والتي بلغت 4015 مشروعاً موزعة بين مشاريع متوقفة وأخرى متلكئة حيث ازدادت أعداد المشاريع المتوقفة من (37) مشروع عام 2013 الى (240) مشروع في عام 2014 وهو عام تأثر الاقتصاد العراقي بالصدمة المزدوجة ثم ازدادت لتصل الى (526) مشروع في عام 2016. والحال لا يختلف بالنسبة للمشاريع المتلكئة التي هي الاخرى ازدادت من (521) مشروع عام 2013 الى (726) مشروع عام 2014 ومن ثم الى (870) مشروع عام 2015 وانخفضت الى (707) مشروع عام 2016 موزعة على قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والخدمات والتربية والتعليم مفسرةً عجز الحكومة التمويلي في دعم استمرار تشغيل المشاريع التنموية وأثر ذلك التساقطي على النمو الاقتصادي ، التشغيل ، الأستثمار ، التفاوت المكاني بين المحافظات ، الفقر وعدم الأنصاف بين فئات السكان بدلالة إرتفاع نسبة المشاريع المتعثرة في قطاع الخدمات بنسبة 3.6 % وقطاع التربية والتعليم 19.3% وقطاع النقل 13% وفي الصناعة 10.2% والزراعة 3.7% للمدة 2013-2016 (5) .

والحال لا يختلف لو نظرنا الى الصورة المكانية لعدد المشاريع المتعثرة وكفاءة الصرف للمحافظات التي هي تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية وكما في الجدول (2) .

جدول (1) أعداد المشاريع المتوقفة والمتلكأة موزعة حسب القطاعات للمدة 2013- 2016

القطاع	المشاريع	2013	2014	2015	2016
صناعي	متوقفة	3	7	31	20
	متلكئة	110	137	141	106
زراعي	متوقفة	-	8	18	21
	متلكئة	59	44	58	25
نقل وإتصالات	متوقفة	-	33	55	74
	متلكئة	83	99	109	86
مباني وخدمات	متوقفة	26	139	203	307
	متلكئة	51	302	386	355
تربية وتعليم	متوقفة	6	53	81	104
	متلكئة	113	144	176	135
مجموع المشاريع المتوقفة		37	240	388	526
مجموع المشاريع متلكئة		521	726	870	707
المجموع الكلي		558	966	1258	1233

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، تقارير دائرة الاستثمارات الحكومية للسنوات 2013-2016

إن الأزمة المالية وارتفاع العبء الاقتصادي يعد سبباً مفسراً لأنخفاض كفاءة الصرف في كافة المحافظات المتضررة ما عبر عن عدم امكانية استدامة تنفيذ المشاريع وضمان نشاطها الأنتاجي والخدمي فأمست في عدد المشاريع المتلكئة حيث نجد بأن كفاءة الصرف في بغداد انخفضت من 54.6% عام 2013 الى 15.5% عام 2014 والى 9.4% عام 2015 لتعاود وترتفع عام 2016 الى 38.6% وهي نسبة لا تزال بعيدة عن سنة الأساس 2013 ، اما محافظة صلاح الدين فإنخفضت نسبة كفاءة الصرف من 34.9% عام 2013 الى 13.5% عام 2014 والى 3.7% عام 2016 والحال لا يختلف في باقي المحافظات فإنعكس بأثره على مستويات التنمية المحلية وأهدافها من مجتمعاتها المحلية هشة مع امكانات التعرض العالية للنزوح والفقر والمرض والجهل وفقدان سبل العيش المستدام (6).

جدول(2) إعداد المشاريع المتعثرة ونسب كفاءة الصرف للمشاريع المتلكئة موزعة حسب المحافظات المتضررة للمدة 2013-2016

المحافظة	2013	2014	2015	2016
المحافظة / بغداد				
عدد المشاريع المتضررة	10	20	150	109
متوقفة	2	1	8	3
متلكئة	8	19	142	106
كفاءة الصرف	54.6	15.5%	9.40%	38.60%
المحافظة / نينوى				
عدد المشاريع المتضررة	1	9	2	-
متوقفة	-	-	1	-
متلكئة	1	9	1	-
كفاءة الصرف %	77.7%	28.10%	-	-
المحافظة / ديالى				
عدد المشاريع المتضررة	2	15	76	140
متوقفة	-	12	17	80
متلكئة	2	3	59	60
كفاءة الصرف %	26.10%	0.40%	16.1%	6.50%
المحافظة / كركوك				
عدد المشاريع المتضررة	58	-	115	83
متوقفة	9	-	17	5
متلكئة	49	-	98	78
كفاءة الصرف %	91.3%	-	30.50%	20.80%
المحافظة / صلاح الدين				
عدد المشاريع المتضررة	34	72	77	83
متوقفة	1	1	1	-
متلكئة	33	71	76	83
كفاءة الصرف %	34.90%	13.50%	9.70%	3.70%
المحافظة / بابل				
عدد المشاريع المتضررة	2	88	116	118
متوقفة	2	2	4	3
متلكئة	-	86	112	115
كفاءة الصرف %	-	9.50%	9.80%	4%
المحافظة / الأنبار				
عدد المشاريع المتضررة	-	55	125	124
متوقفة	-	-	-	-
متلكئة	-	55	125	124
كفاءة الصرف %	-	21.90%	12.80%	2.20%

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، تقارير دائرة الاستثمارات الحكومية للسنوات 2013-2016

هذه الحقائق جميعها تفسرها لنا الدائرة السببية من العلاقات وكالاتي :-

1- انخفاض أسعار النفط الخام عالمياً سنة 2014 .

2- تراجع إيرادات العراق النفطية ونسب تمويلها لإجمالي الإنفاق العام في الموازنة الاتحادية للنفقات العامة.

3- سيطرة التنظيمات الإرهابية على سبعة محافظات عراقية مسببة ارتفاعاً في تخصيصات على الإنفاق الأمن والدفاع .

4- إستمرار حالة عدم الأستقرار الأمني والسياسي .

5- استشراء حالة الفساد المالي والإداري ليمس آليات عقود الاستثمار مسبباً تلكؤها او توقفها عن التنفيذ .

6- جهود الحكومة الضعيفة في التنفيذ والمتابعة ومحاسبة الفاسدين.

7- إرتفاع العبء الاقتصادي للأنفاق العسكري بحيث جعل من كلفة الفرصة البديلة عالية جداً .

4-ضحايا الإرهاب .... كلف إقتصادية وإجتماعية

ان المؤشر العالمي للأرهاب يؤكد ان أغلب ضحايا الإرهاب يتركزون في خمس دول ويقع العراق في مقدمتها وكما اشار معهد الاقتصاد والسلام ان عدد ضحايا الهجمات الإرهابية في انحاء العالم ازدادت بنسبة 80% خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 ليسجل اعلى مستوى له في التاريخ ، وقدرت الكلفة الاقتصادية للأرهاب ب 53 مليار دولار لنفس السنة.

تؤكد احصاءات معهد السلام بأن خسائر العراق في الأرواح بسبب النزاع المسلح والإرهاب ازدادت من 12.133 شخص عام 2003 لتصل الى 29.459 شخص عام 2006 ثم انخفضت عام 2012 لتصل الى 4.622 شخص ثم عاودت الارتفاع لتصل الى 20.218 شخص عام 2014 كما في الشكل (8) في حين بلغ عدد الجرحى 36245 جريح ومصاب عام 2016 ، اما النساء اللواتي تعرضن للأغتصاب والبيع والشراء والأضرار النفسية فحوالي 4000 امرأه عام 2015 وحسب بيانات منظمة الحرية (7) .

وهذا الواقع يعكس حجم الخسائر الاقتصادية في عنصر اساسي من عناصر الأنتاج الا وهو العمل وأثر ذلك على السكان وحيويته الاقتصادية ومن ثم على التنمية وفاعليتها وقوة ارتداداتها العكسية على الاقتصاد والمجتمع والبشر .

قدر عدد الضحايا للمدة 2003-2017 بحوالي 200 ألف شخص .

شكل (8) عدد الضحايا العراقيين للمدة 2003-2017

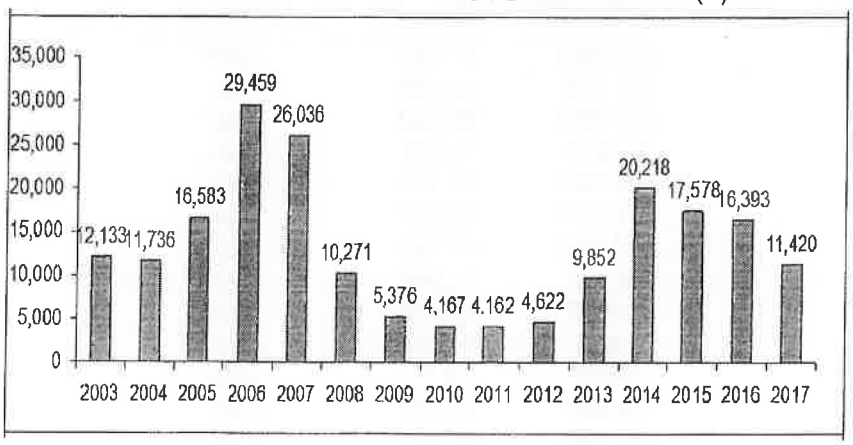

المصدر : د.كامل علاوي ، د.حسن لطيف ، بناء السلام المستدام في العراق ما بعد داعش " منظور تنموي " ، بحث مقدم الى مؤتمر اعادة بناء مجتمعات الحروب : العراق ما بعد داعش ، جامعة البصرة ومركز الدراسات العراقي لجامعة ايرلانجن نوريمبيرغ المانيا 21- 23 تشرين الثاني ،2017 ، ص 10 .

5-النازحون .... مركب واحد لأعداد متزايدة

يؤشر السجل الأحصائي بأن العدد الكلي للنازحين في عموم العراق كان أكثرمن 2 مليون نازح عام 2014 ينتشرون في 500 موقع في كافة انحاء البلاد ، في حين اشار التقرير الفصلي الرابع لوزارة الهجرة والمهجرين ان الأفراد النازحين بلغ 2.519.849 نازح وبواقع 485.784 عائلة خلال 2014.

هذا العدد اخذ بالأزدياد مع تزايد اعمال العنف في المحافظات التي تم السيطرة عليها من قبل التنظيمات الإرهابية ليصل الى 3.206.736 نازحاً اي ما يقارب 534.456 عائلة في نهاية تشرين الأول 2015 موزعين على محافظات الأقليم والمحافظات الوسطى والجنوبية (8)، كما مبين في الجدول (3) . ان تزايد اعداد النازحين بفعل الصدمة المزدوجة وعمليات التحرير من شأنه ان يفسر لنا تأريخ درجة استدامة في النمو بدلالة ارتفاع نسبة النفقات الأستهلاكية من إجمالي الإنفاق العام التي شكلت تقريباً 70% في عام 2015 والتي يفسرها تحول الموارد صوب النفقات العسكرية والابقاء على النفقات .

جدول (3) توزيع العائلات النازحة والافراد الى المحافظات لعام 2015

اسم المحافظة	الأسر النازحة	الأفراد النازحين	% من إجمالي السكان النازحين
الأنبار	97.157	583.050	18
بابل	10.195	61.170	2
بغداد	96.264	577.584	18
بصره	1.808	10.848	0
دهوك	71.161	426.966	13
ديالى	18.587	111.522	3
اربيل	47.385	284.310	9
كربلاء	11.395	68.370	2
كركوك	66.880	401.28	13
ميسان	1.175	7.050	0
المثنى	3.1	1.806	0
النجف	14.051	84.306	3
نينوى	33.942	203.652	6
القادسية	4.114	24.684	1
صلاح الدين	26.024	156.144	5
سليمانية	26.954	161.724	5
ذي قار	1.583	9.498	0
واسط	5.462	32.772	1
المجموع	534.456	3.206.736	%100

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين ، دائرة المعلومات والبحوث ، قسم البرمجة ، 2015

الحاكمة إضافة إلى تخصيصات الإنفاق الموجهة لتمويل برامج الاغاثة والأستجابة الإنسانية للحاجات الأساسية فوصل معه مسار الاقتصاد التنموي الى مستوى الركود الاقتصادي فأبعد السكان عن دائرة الأثر التساقطي للإغاثة التنموية المحتملة ليدخلوا في دائرة الحلقة المفرغة للفقر والبطالة والجهل وضياع مستوى العيش اللائق الكريم فزاد من حدة امكانات التعرض وأضعف المنعة البشرية بين صفوفهم .

6-التعليم والتسرب والهشاشة

من أكثر المؤشرات الدالة على المنعة البشرية هو التعليم وبدلالة معدل الالتحاق الصافي للنازحين في المراحل الابتدائية والمتوسطة والاعدادية وان تراجع معدلات الالتحاق سيقوي من إمكانات التعرض للازمات من جديد والعودة الى العنف ويجسد عدم فاعلية سياسات درء المخاطر المعتمدة من قبل الحكومة ويضعف من امكانات الوصول الى أهداف التنمية المستدامة وتحديدا الهدف الرابع والمتضمن ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع .

يؤكد مسح تقييم الامن الغذائي والهشاشة للاسرة في العراق لسنة 2016 تراجع معدلات الالتحاق الصافي للمرحل الثلاث بين النازحين وفي المحافظات السبعة كما في الجدول الاتي :

جدول (4) معدل الالتحاق الصافي للنازحين حسب المراحل التعليمية والمحافظات لسنة 2016

المحافظة / معدل الالتحاق	نينوى %	كركوك %	ديالى %	الأنبار %	بغداد %	بابل %	صلاح الدين %
معدل الالتحاق الصافي لمرحلة الابتدائية (عمر 6-12 سنة)	-	84.6	83.6	-	63.0	59.6	63.2
معدل الالتحاق الصافي للمرحلة المتوسطة (عمر 12-14 سنة)	-	41.2	50.9	-	27.8	25.5	37.9
معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الاعدادية (عمر 15-17 سنة)	-	17.5	31.1	-	8.5	7.0	24.3

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، اعادة الاعمار والتنمية من اجل السلام المستدام،ورقة خلفية اعدت لأغراض خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ، 2017 ، ص 16.

نلحظ بأن أقل نسبة لمعدلات الالتحاق الصافي هي في المرحلة الاعدادية تحديداً في كل سنة بابل وبغداد وكركوك (7% ، 8.5% ، 17.5%) على التوالي ثم تليها المرحلة المتوسطة ثم الابتدائية وهذا الواقع سيعزز من ظاهرة التسرب واتساع نطاق البحث عن عمل ولو ساعات معدودة فيجعله عملاً غير آمن وغير محمي وغير مستدام وغير محمي ورفع الحواجز أمام إمكانات تعرض الشباب للوقوع في فخ الجريمة والعنف والمخدرات والانتقال الى خانة الفقر المزمن فتتسع قاعدة الفئات الهشة من جديد فتهتز معه جميع أركان المنعة البشرية في ظل غياب سياسات فاعلة للحماية الاجتماعية وبرامج إنذار مبكر لدرء مخاطر إرتفاع التسرب بين صفوف الطلبة بكافة المراحل (9) .

7-العاطلون ..... تراجع في خيارات الحياة

إن العنف والإرهاب وإتساع دائرة العمليات العسكرية وإزدياد موجات النزوح لسكان المحافظات التي هي مسرح لتلك العمليات ادت الى ترك اعمالهم وفرص وظائفهم ومصادر رزقهم فأمسوا في عداد العاطلين عن العمل فارتفعت معه نسبة السكان النازحين خارج قوة العمل وكما في الجدول (5).

جدول (5) نسبة العاملين والعاطلين للافراد النازحين بعمر 15 سنة فأكثر حسب المحافظة لعام 2016

ت	المحافظة	نسبة العاملين %	نسبة العاطلين%	خارج قوة العمل %
1	نينوى	-	-	-
2	كركوك	36.5	1.6	62.4
3	ديالى	34.2	1.1	64.7
4	الأنبار	-	-	-
5	بغداد	33.8	4.4	61.8
6	بابل	37.2	3.3	59.5
7	صلاح الدين	31.3	5.4	63.3

المصدر: جمهورية العراق، وزراة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ، تقارير الدائرة الفنية، 2016

إحتلت ديالى المرتبة الاولى في نسبة السكان النازح خارج قوة العمل 64.7% ثم تلتها صلاح الدين ،كركوك، بغداد، بابل (63.3%،62.4%، 61.8%، 59.5%) على التوالي ما يؤشر لنا أسباب إرتفاع معدلات البطالة لمن هم في سن العمل الى 15.9% عام 2016، علماً إن معدلات البطالة للافراد النازحين داخل المخيمات تباينت لتحتل صلاح الدين أعلى نسبة 5.4% وديالى أقلها 1.1% كما في الجدول (5)، ما يفسر تراجع خيارات الحياة وصعوبة تجددها مع إتساع نطاق الفئات الهشة وضياع حقوق الطفولة والميل بالتوجه الى الاعمال غير المنتظمة في قطاع الخدمات فأسهم في إرتفاع معدلات العمالة الناقصة وبنسبة 28.19% عام 2014 وبروز ظاهرة "عمال الصدمة" أو عمال أرصفة الشوارع في الاقتصاد العراقي بشكل عام وفي إطار المحافظات السبعة بشكل خاص (10) .

شكل (9) نسبة العاملين والعاطلين من الافراد النازحين بعمر 15 سنة فأكثر حسب المحافظة لعام 2016

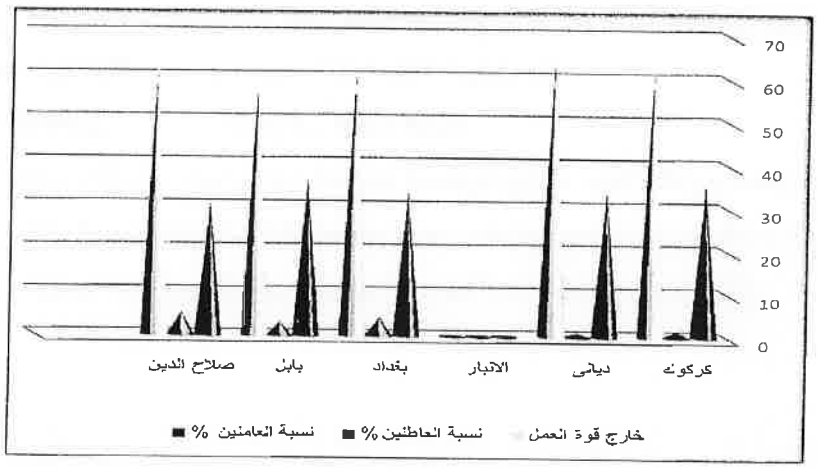

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، المسح الغذائي لعام 2016 ، ص 47.

كما أثبتت بيانات المسح الغذائي لعام 2016 أن نسبة العاملين من الشباب النازح بعمر 15-29 سنة حوالي 29.7 % في عام 2016 أما نسبة العاطلين منهم 7.6% في حين سجل الشباب النازح من هم

خارج قوة العمل نسبة 62.6% لنفس السنة. هذا الواقع أفرز غياب خيارات الحياة وصعوبة التفكير بأمل تجددها في ظل تدني مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بدلالة تراجع متوسطات نصيب السكان النازح من الدخل والاستهلاك والدخل من العمل.

8-الفقر ..... فقدان المكاسب

كان للازمة المزدوجة عام 2014 الاثر الاكبر في زيادة نسبة السكان دون خط الفقر الوطني حيث إرتفعت نسبة الفقر الى 22.5% عام 2014 بعد إن كانت 18.9% عام 2012 كما تشير بيانات المسح الوطني للامن الغذائي لسنة عام 2016 إن نسبة السكان النازح غير الامن غذائياً كانت 5.5% وهي أعلى من المعدل الوطني البالغ 2.5% لنفس السنة، ما يفسر إبتعاد فقراء العراق عن خط الفقر الوطني ووقوعهم في قاع الفقر وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على افرغ السياسة الاقتصادية من محتواها الاجتماعي وصعوبات التخفيف من حدة الفقر بين السكان وخاصة النازحين منهم أو العودة الى معدلات عام 2007 .

إن المحافظات المسيطر عليها من قبل التنظيمات الإرهابية كانت الأكثر ضرراً متأثرة بحزمة أسباب تفسرها تزايد موجات النزوح بين سكانها وفقدان فرص عملهم وإرتفاع معدلات التسرب من التعليم بمراحله المختلفة ما أدى الى تضاعف نسبة الفقر لتصل الى 41.2% في حين إتسم الاثر بمحدوديته في محافظات العراق الاخرى بإستثناء محافظات الجنوب التي ازدادت نسبة الفقر فيها لتصل الى 30% في حين إزدادت في محافظات الوسط بنسبة 18.6% فقط كما في الجدول (6):

جدول (6) نسب الفقر موزعة حسب المحافظات 2014

المحافظة	نسبة الفقر%	معدل التأثير
بغداد	**12.8**	**4.4**
المناطق المتأثرة بالإرهاب	**41.2**	**20.6**
محافظات الوسط	**18.6**	**5.8**
محافظات الجنوب	**31.5**	**5.5**
العراق	**22.5**	**7.5**

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، آثار الأزمة المزدوجة للنزوح بسبب جرائم داعش وانخفاض أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والفقر في العراق ، 2014 ، ص 6.

وحسب دراسة البنك الدولي لاثار الازمة المزدوجة للنزوح في العراق 2014 ، بلغ عدد الفقراء الجدد 2.8 مليون نسمة موزعين حسب المحافظات كما في الشكل (9) ، ويشكل النازحون عموماً صف مليون نسمة من إجمالي الفقراء الجدد في العراق أي حوالي من بين الفقراء الذين يقدر عددهم بثمانية ملايين فقير عام 2014 وبنسبة 64% تحت إفتراض تأثر للازمة وهم يمثلون من تحولوا الى حالة الفقر نتيجة أزمة عام 2014 ولم يكونوا فقراء سابقاً ومن الطبيعي أن تزداد نسب الفقر بين الاسر النازحة فإن واحداً من بين

كل أربعة أفراد من النازحين هم فقراء حالياً وهذا التقدير يمثل النازحين خارج حدود محافظاتهم ويمثل الحد الادنى لمؤشر الفقراء من بين النازحين (11).

شكل (8) نسب الفقر في العراق قبل وبعد الازمة المزدوجة

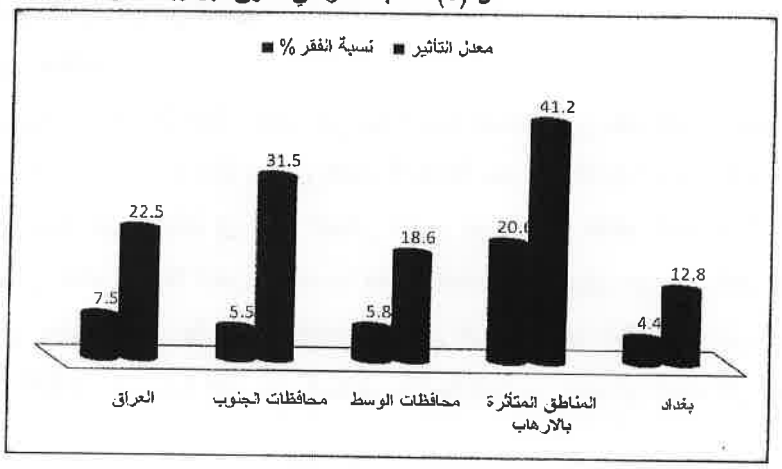

المصدر : جمهورية العراق . وزارة التخطيط . آثار الأزمة المزدوجة للنزوح بسبب جرائم داعش وانخفاض أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والفقر في العراق . 2014 . ص 6 .

شكل (9) توزيع الفقراء الجدد حسب المحافظات لعام 2014

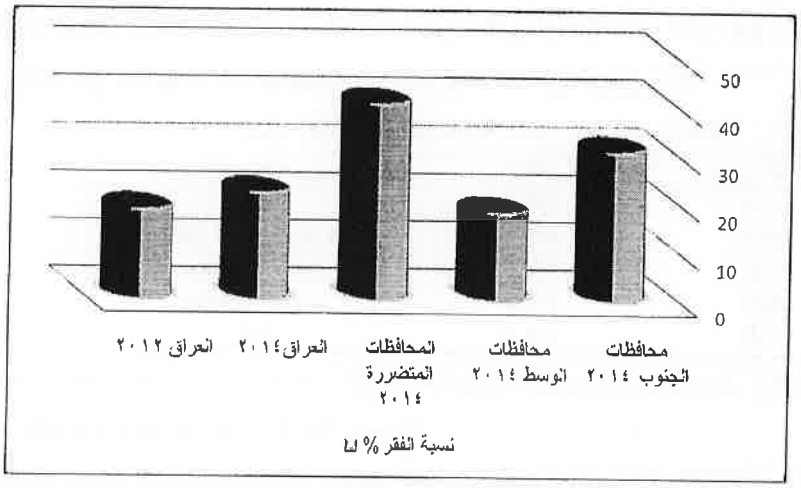

المصدر : وزارة التخطيط ، ستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018 – 2022 ، كانون الثاني 2018 ، ص 41 .

هذه الحقائق تؤكد حجم المسؤولية الملقاة على الدولة في سعيها لتوفير حياة كريمة لملايين من الفقراء النازحين وضمان امنهم الانساني لتتناغم الجهود الوطنية مع المساعدة الدولية ضمن إطار اهداف التنمية

المستدامة (الهدف الاول + الهدف الثاني) 2015-2030 في توفير حياه آمنة ومستدامة للجميع تعزيزاً لمبدأ السلام المستدام .

9-مأوى باشكال متنوعة

فقد النازحون البيئة المناسبة لحياة كريمة لائقة بتركهم منازلهم ومناطقهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم الى بيئة مضطربة بمكوناتها ودلالاتها المعنوية والاعتبارية لهم ولأسرهم وتوزعوا للسكن في ظل هذا المناخ ما بين مخيم أو كرفإنات ودور عبادة وسكن مؤجر او عائلة مضيفة ، وعشوائيات فافرزت صورة لخريطة سكنية مشوه وكما في الجدول (7) .

جدول (7) نسبة السكان النازحين موزعين حسب المحافظة ونوع المأوى لعام 2016

المحافظة	ملك %	ايجار %	عائلة مضيفة %	مباني مهجورة %	كمب %	عشوائيات %
نينوى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كركوك					100	
ديالى	0.0	1.6	84.1	8	5.6	7.9
الأنبار	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بغداد	6	22.8	43.1	6	32.9	0.0
بابل	0.0	5.6	49.2	11.3	33.9	0.0
صلاح الدين	1.2	23.8	12.5	0.0	48.8	13.7
العراق	1.4	21.2	37.9	1.5	35.5	2.4

المصدر: جمهورية العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، تقاريرالدائرة الفنية ، 2016 .

نلحظ من الجدول إرتفاع نسبة إيواء النازحين من قبل العوائل المضيفة من الاهل والاقارب وبنسبة 37.9 % ما يجسد على التلاحم المجتمعي بين العوائل العراقية، وتبوأت ديالى المركز الاول في توفير المأوى للنازحين من قبل العوائل المضيفة لهم وبنسبة 84.1 % ثم تلتها بابل وبغداد بنسبة 49.2% و43.1% على التوالي . ثم جاء شكل الايواء المتمثل بالسكن في مخيمات والذي تضم عدداً من الخيم والكرفإنات بالترتيب الثاني وبنسبة 35.5% من إجمالي النازحين الساكنين في مأوى سكن مختلف ، واحتلت محافظة كركوك المركز الاول في نسب إيواء النازحين في مجمعات سكنية تضم خيماً وكرفإنات بنسبة 100% ثم تلتها محافظة صلاح الدين وبنسبة 48.8% ثم كل من بابل وبغداد وبنسبة 33.9% ، 32.9 % على التوالي (12).

10- خدمات عامة وتغطية جزئية

إن شكل المأوى الذي تم توفيره للنازحين لا يعكس مستوى معيشياً لائقاً وحياه كريمة للنازحين . في ظل غياب البنى التحتية والخدمات الاساسية كخدمات المياه الشفا مأمونة وخدمات الصرف الصحي ناهيك عن الخدمات الصحية التي اثبتت عجزها في مواجهه الاحتياجات الصحيه المتزايدة للنازحين في ظل تراجع نظم الرعاية الصحية وخاصة بين الاطفال النازحين والنساء ما أضعف من فعالية الاستجابة الانسانية للاغاثة

والايواء المقدمة من قبل الحكومة والمنظمات الدولية واضعف من كفاءة أداءهم في مواجه متطلبات الحاجة الضرورية لهذه الخدمات فوسع من إحتمالات المخاطر في تزايد إعداد المعاقين بالامراض الانتقالية ما بين النازحين فجعل من المنعة البشرية هشة وغير قادرة على تحمل مخاطر جديدة.

جدول(8) نسبة السكان النازحين المخدومين بمياه صالحة للشرب حسب النوع والمحافظة لعام 2016

%

المحافظة	الشبكة العامة	حنفية عامة	قناني ماء	تنكر ماء	بئر غير مغطى	بئر مغطى
نينوى	-	-	-	-	-	-
كركوك	0.0	100	0.0	0.0	0.0	0.0
ديالى	41.2	0.0	0.0	0.0	0.0	58.8
الأنبار	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بغداد	60.1	35.5	2.9	0.0	0.0	1.4
بابل	0.0	0.0	100	0.0	0.0	0.0
صلاح الدين	55.5	24.4	13.4	8	5.9	0.0
العراق	43.8	33.0	9.4	3.2	7	10.0

المصدر: جمهورية العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، تقاريرالدائرة الفنية ، 2016 .

فمن خلال الجدول (8) نلحظ بأن نسبة إجمالي السكان النازحين المخدومين بالمياه الصالحة للشرب من مصدرها الشبكة العامة بلغت 43.8% عام 2016 في حين توزعت التغطية على باقي أشكال المصادر والتي كانت بنسب 33%،10%،9.4%،7%،3.2% لكل من حنفية عامة ، بئر مغطى، قناني مياه وبئر غير مغطى و(خزان ماء) على التوالي (13).

كما إعتمدت محافظة بابل على تلبية إحتياجات النازحين من المياه الصالحة للشرب على القناني بنسبة 100% في حين إعتمدت كركوك على مصدر الحنفية العامة وبنسبة 100% اما بغداد فتنوعت مصادرها في تغطية حاجة النازحين من مياه الشفا مأمونه بين شبكة عامة بنسبة 60.1% وضعية عامة بنسبة 35.5 % وقناني مياه بنسبة 2.9% وبئر مغطى بنسبة 1.4% .

والحال لا يختلف كثيراً بالنسبة للسكان النازحين المخدومين بشبكات الصرف الصحي ، حيث نلحظ من خلال الجدول (9) بان نسبة إجمالي السكان النازح المخدومين بالشبكة العامة لم يتجاوز 28.5% في حين كانت نسبة المخدومين من خلال (خزان المياه المستعملة) 58.1% .

جدول (9) نسبة السكان النازحين المخدومين بشبكات الصرف الصحي حسب المحافظة والنوع لسنة 2016

%

المحافظة	الشبكة العامة	السبتتنك	مجرى مغطى	مجرى غير مغطى	اخرى
نينوى	–	–	–	–	–
كركوك	0.0	100	0.0	0.0	0.0
ديالى	1.6	69.8	2.4	26.2	0.0
الأنبار	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بغداد	70	29.3	0.0	0.0	0.0
بابل	8.1	79.8	0.0	12.1	0.0
صلاح الدين	23.8	29.2	22.6	10.1	14.3
العراق	28.5	58.1	6.7	5.3	1.4

المصدر: جمهورية العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، تقاريرالدائرة الفنية ، 2016 .

أما نسبة المخدومين (بمجرى مغطى وغير مغطى) فكانت 6.7% ، 5.3% على التوالي كماكانت محافظة بغداد تقدم خدمات الصرف الصحي لهم من خلال الشبكة العامة وبنسبة 70% والباقي من خلال (خزان المياه المستعملة) وبنسبة 29.3% في الحقيقة مهما تعددت وتنوعت مصادر تقديم الخدمة للصرف الصحي تبقى مسألة التخلص الآمن ومعالجة النفايات البشرية هي مسألة إنسانية تنموية تتطلب تحسين أوضاع الخدمة المقدمة كمدخل أساسي لتحسين الوضع الصحي للنازحين داخل المخيمات وخارجها تعزيزاً لمقاربة الصمود وضمانا لتوفير سبل العيش المستدام (14).

11- المرأة النازحة .... تراكم التداعيات

تؤكد البيانات الاحصائية أن النازحين من العراق حسب النوع الاجتماعي يتوزعون الى 51.1% ذكور ونسبة 48.9% إناث وهذه المناصفة التقريبية تعود الى طبيعة النزوح في العراق والذي إتخذ شكلا إسريا.

كما ان التجارب الدولية لمجتمعات تعاني من العنف والإرهاب تؤكد أن أكثر الفئات المستضعفة فيها هي النساء النازحات وذلك لوجود عدة عوامل إرتباط ما بين العنف ضد النساء والنزوح ومن أكثر هذه العوامل حدة هي الاتية:

- تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاسر النازحة بما يعزز من إمكانات تعرض النساء للعنف مثل إستهداف القاصرات النازحات وإجبارهن على الزواج وتبادل الادوار بدلالة إرتفاع نسب الاسر التي تقودها إمرأة.
- غالبا ماتفقد النساء اليات الدعم والحماية التقليدية عندما ينتقلن الى أماكن النزوح الجديدة ويواجهن ظروفاً خطرة كالزواج القسري والعنف الاسري وعدم التمتع بآليات الحماية الخارجية كالشرطة والنظام القضائي .

والمرأة النازحة في العراق تعرضت للعنف والاغتصاب والاختطاف ولعمليات البيع والشراء والأضرار النفسية حيث تقدر الاحصاءات حسب منظمة حرية المرأة في العراق بان هناك أكثر من 4000 امرأة نازحة تعرضت للعنف في 2015 (15) .

وما يزيد الاوضاع خطورة هو تراجع مؤشرات المنعة البشرية للمرأة النازحة العراقية بدلالة اثر العلاقة السلبية للنزوح على العنف ضد المرأة وكالآتي :

- بلغ عدد الاناث النازحات خارج قوة العمل بعمر 15 سنة فأكثر بنسبة 93.6% مقابل 24.8% للذكور عام 2016 .
- بلغ عدد النساء العاملات من النازحات 4.1% مقابل 64.5% للذكور عام 2016
- بلغ معدل البطالة بين النازحات بعمر 15 سنة فأكثر 35.9% مقابل 14.2% للذكور عام 2016
- بلغ معدل النشاط الاقتصادي بين النساء النازحات 6.4% مقابل 75.2% بين الذكور عام 2016
- بلغت نسبة الاناث النازحات من الشباب بعمر 15-29 سنة واللواتي هن خارج قوة العمل 94.5% لسنة 2016
- بلغت نسبة الاناث النازحات من الشباب واللواتي هن عاملات 2.6% اما العاطلات عن العمل 2.9%
- بلغ معدل الالتحاق الصافي للاناث النازحات في المرحلة الابتدائية 68.4% مقابل71.7% للذكور عام 2016
- بلغ معدل الالتحاق الصافي للاناث النازحات في المرحلة المتوسطة 29% مقابل 35.2% للذكور عام2016
- بلغ معدل الالتحاق الصافي للاناث النازحات في المرحلة الاعدادية 16.7% مقابل 11.9% للذكور عام2016

12- الأطفال والهشاشة المركبة

أمام ضرورات الحياه التي ولدتها البيئة الداخلية المعقدة للنازحين شهد العراق دخول الاطفال النازحين بعمر (8) سنوات فأقل الى أنشطة الكسب غير المشروعة وكان الشارع المجال الخصب لانشطتهم ما اثر بشكل سلبي على تكوينهم وسلوكهم وتطورهم الاجتماعي والنفسي الذي تعزز سلباً مع تسربهم من التعليم وللمراحل كافة ، كما أتضح لنا من المؤشرات السابقة وهذه الحقيقة تفسرها لنا ارتفاع نسبة العاملين من الاطفال بعمر 6-14 سنة داخل المخيمات لتصل الى 3.4 % لسنه 2016.

كما كان لتراجع الخدمات الصحية المقدمة للنازحين بشكل عام وللاطفال بشكل خاص وخاصة خدمات الصحة الوقائية والعلاجية دوراً كبيراً في افراز الكثير من الظواهر وتحديداً ارتفاع نسبة الاعاقة بين الاطفال النازحين واشارت نتائج المسح الوطني للاعاقة في العراق لسنة 2016 ان نسبة المعاقين بعمر اقل من سنة – 15سنة يشكلون نسبة 27.7 % من إجمالي المعوقين بالعراق وكانت النسبة الاكبر بين عمر 5–9 سنوات وبمقدار 14.9% لعام 2017 وكانت نسبة اسر المعاقين في بغداد اعلى نسبة 27.4% ثم تلتها بابل 9.6% ثم ديالى 4.7% وكركوك 4.3% وصلاح الدين 4% وهذا يعني ان الاطفال النازحين في هذه المحافظات يعانون من الهشاشة المركبة حيث يجمعون بين النزوح والعوق ما يتطلب تدابير واجراءات وتدخلات خاصة تراعي طبيعة هذه الهشاشة وتتجاوب مع منهج حقوق الطفولة في الحياة والمساواة مع اقرانهم من الاطفال في الحصول على كافة الخدمات التي تؤهلهم للعيش حياة كريمة .

علماً ان تراجع تقديم الخدمات الطبية لاطفال الاسر النازحة رافقها تراجع في الحالة التغذوية لمن هم بعمر (0–59 شهر) في المحافظات التي تضم مخيمات النازحين فأدى الى تزايد نسب الهزال والتقزم ونقص الوزن فضاعف من معدلات الهشاشة المركبة بين صفوف الاطفال النازحين كما في الجدول (10).

جدول (10) حالات الهزال والتقزم ونقص الوزن لاطفال الاسر النازحة (0–59 شهر) في المحافظات للاعوام 2014–2016

المحافظة	الهزال %	التقزم %	نقص الوزن %	السنة
بغداد	4	15.8	3.5	2016
الأنبار	6.1	27.5	13.6	2016
صلاح الدين	9.4	24.7	14.2	2016
بابل	3.1	16.2	3.5	2015
ديالى	5.7	19.3	11.1	2015
كركوك	5.1	21.2	8.5	2015

المصدر: جمهورية العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، تقارير الدائرة الفنية ، 2016 .

كل هذه الدلائل تعكس عمق الخسائر وشموليتها تنموياً ، مكانياً ، ما يتطلب ضوابط تخطيطية واجراءات تدخلية تتخذ شكل خطط وسياسات وبرامج للحد من امتدادات الاثر ونطاق الشمول بما يحجم من امكانات التعرض ويغلفها بأطر المنعة البشرية الامنة والمنصفة والمستدامة (16) .

ثالثاً : الحلول الوطنية ..... من العاجلة الى المستدامة

تعددت وتنوعت حجم الأضرار والخسائر التي سببها العنف والعمليات العسكرية فكانت سبباً في تعدد وتنوع الحلول المقدمة من الاطراف الفاعلة لمواجهة اثار هذه الازمة والسعي الى حوكمتها حوكمة رشيدة لتحقيق الاستجابة الانسانية ودرء المخاطر بالشكل الذي يحول دون وقوع المزيد من الخسائر فأضحى من الضروري العمل على إعادة الأستقرار وإعمار وتنمية المناطق المحررة لتبدأ مسيرة التعافي والأنتقال من

الهشاشة في الأدارة الاقتصادية الى حوكمة الأعمار والتنمية . جاعلين من الخيارات الوطنية الآتية منطلقاً لأعادة الأعمار:-

- النمو الشامل للجميع (تعميم التنمية) .
- الجميع مشاركون (مبادرين ، منتجين ، منجزين).
- بناء المنعة البشرية ودرء المخاطر والحد من امكانات التعرض.
- توسيع خيارات الحياة (التصدي والصمود) للمخاطر المزمنة .
- تقليص الفوارق في التنمية .
- إتاحة الفرصة للأجيال القادمة .
- تمكين الفئات الهشة .
- الأحتواء الأجتماعي من أجل مجتمع متماسك .

شكل -10-الخيارات الوطنية لاعادة الاعمار والتنمية في العراق

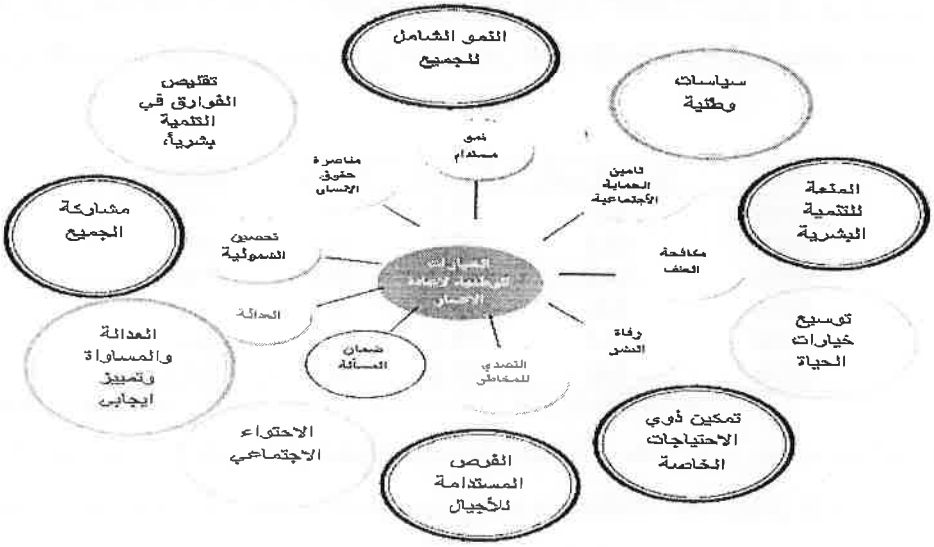

المصدر: من عمل الباحثين

وعليه شهد برنامج الحكومة في ادارة الازمة تقديم حلول للامد القصير والمتوسط وحلول مستدامة للامد الطويل والتي تلازمه باهميتها وطبيعتها وقوة استجابتها لخصائص الاثر بحسب مراحل النزوح والمتمثلة بالآتي :

أ. سياسة الاغاثة والاستجابة الانسانية / مرحلة النزوح (الامد القصير)

ب. برامج اعادة الاستقرار للمناطق المحررة / مرحلة العودة (الامد المتوسط)

ج. وثيقة الإطار العام لخطة اعادة الاعمار والتنمية / مرحلة البناء والتثبيت (الامد الطويل)

أ. سياسة الاغاثة والاستجابة الانسانية

من أجل تخفيف حدة الاثر الناجم عن تزايد موجات النزوح بعد حزيران 2014 سعت الحكومة الى اسناد مسؤولية إغاثة النازحين وتبني برامج سريعة لاغاثة وايواء العوائل النازحة الى اللجنة التي تشكلت استناداً الى قرارمجلس الوزراء رقم (328) لسنة 2014 وكانت أبرز مهامها :

أولاً : إغاثة وإيواء العوائل النازحة جراء العمليات الإرهابية.

ثانياً : وضع آليات إعادة النازحين الى مناطق سكناهم وبالتنسيق مع الجهات كافة بموجب احكام البند 15 قرار مجلس الوزراء 99 لسنة 2014 .

ثالثاً : إجراء متابعة ميدانية لاوضاع النازحين والعمل على انهاء معاناتهم بموجب احكام البند 3 قرار مجلس الوزراء 99 لسنة 2014 .

وبموجب ذلك تبلورت وظيفتها في : (الحماية والاغاثة ، الأيواء ، تقديم الخدمات

وقد حققت اللجنة الكثير من الانجازات على الرغم من التحديات التي واجهتها وهي:

- إستمرار أزمة النزوح من حيث العدد والانتشار الجغرافي حيث تضاعفت عدد العوائل النازحة الى ثلاثة أضعاف خلال ستة أشهر من عمل اللجنة العمليات 15 ألف عائلة الى 45 ألف عائلة عام 2015 وهذا .... للامكانات ..... والقدرات الوطنية.
- متطلبات تحقيق المعالجة الوطنية.
- متطلبات التدقيق الامني وتوفير الخدمات للتهيؤ لمرحلة العودة.

حيث تم توفير التخصيصات المالية في ظل الازمة المالية التي يعيشها العراق حيث بلغت التخصيصات المالية لغاية 2014/12/31 حوالي (861) مليار دينار من اصل (1000) مليار دينار وبنسبة تمويل 86.1% في حين بلغت التخصيصات السنوية المقرة والمعدلة لمشروع إغاثة النازحين للمدة 2015-2017 حسب المحافظات كما في الجدول (11) أدناه (17) ، علماً أن العمل على الإستجابة لمتطلبات الايواء والاغاثة لم يعتمد على خطة واضحة أو برنامج عمل توضح فيه أدوار الجهات المسؤولة.

جدول (11) التخصيصات المقرة والمعدلة لمشروع إغاثة النازحين 2015-2017 حسب المحافظات

مليون دينار

مشروع إغاثة النازحين	2015	2016	2017
نينوى	124162.632	61343.356	مقرة 19676.6
			معدلة 29745.6
الأنبار	مقرة 85325	مقرة 17500	مقرة 14620
	معدلة 85325	معدلة 39500	معدلة صفر
صلاح الدين	46845.9	29598	مقرة 19953
			معدلة صفر

المصدر: د.مهدي العلاق ،جمهورية العراق ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، خلية ادارة الأزمة المدنية ، خطة استقرار المناطق المحررة

ب. برامج إعادة الاستقرار للمناطق المحررة

دعماً وتوطيداً لمرحلة العودة وسعياً وتثبيتاً لدعائم الاستقرار تم تبني مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة المقدم من قبل الامم المتحدة في حزيران 2015 لمساعدة الحكومة في تعزيز قدراتها على الصمود ومساندتها في تلبية إحتياجات إعادة الاستقرار والعودة الامنة والمستدامة للنازحين الى مدينتهم وفق مجموعة معطيات ذات أولوية (18) :

- إصلاح البنى التحتية العامة الاساسية والاشد الحاحاً.
- تشغيل فرق عمل لازالة الانقاض.
- فتح مسارات نقل وإنعاش المدن المحررة.
- تقديم منح نقدية لمنشأت الاعمال لتعيد فتح أبوابها.
- إعادة تأهيل المدارس والمراكز الصحية والمباني الإدارية.
- سرعة إعادة تأهيل خدمات المياه.
- الاتاحة المسبقة للتجهيزات الطبية المنقذة.
- إعادة شبكات الكهرباء والصرف الصحي.

تمتد فترة هذا المشروع من آيار 2015 ولغاية كانون الاول 2018 وقد رافق هذا المشروع بالتوازي برنامج على شكل تدخلات سريعة يتمثل (ببرنامج الصمود والتكيف والاستجابة للازمات) وكلاهما يكفلان المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع وفقاً لمؤشر عدد العائدين الى المناطق المحررة حيث تعلن المنظمة الدولية للهجرة IOM عودة حوالي مليونين نازح الى ديارهم من أصل ثلاث ملايين ونصف نازح تقريباً كما في الجدول (12).

جدول (12) مشاريع إعادة الاستقرار وأعداد العائدين موزعة حسب المحافظات المحررة عام 2017

المحافظة	مشاريع إعادة الاستقرار	كلفة مشاريع الاستقرار (دولار)	عدد العائدين
الأنبار	367	188.537	943.614
ديالى	22	8382.959	204.456
نينوى	577	279102.766	343.02
صلاح الدين	97	53026.791	386.28

المصدر: جمهورية العراق ، عرض خطة استقرار المناطق المحررة ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، خلية ادارة الأزمة المدنية

شكل (12) مشاريع إعادة الاستقرار موزعة حسب المحافظات المحررة عام 2017

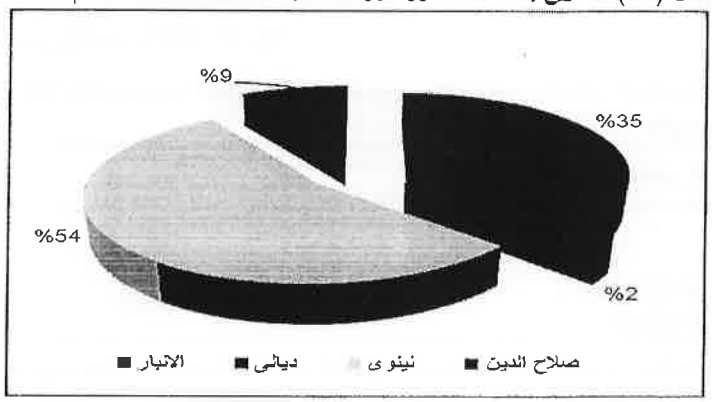

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول -12-

نلحظ من الجدول (12) الدور الايجابي لانشطة مشروع إعادة الاستقرار في المناطق المحررة بدلالة أعداد العائدين ففي الأنبار ساهم تقديم حوالي (367) مشروعاً بكلفة (188.537) دولار وأسهم في إعادة (943.614) نازحاً الى المحافظة، كما كانت مساهمة المشروع في محافظة نينوى إيجابية جداً حيث قدم (577) مشروعاً وبكلفة (279102.766) دولار وأسهم في عودة (343.02) نازح في بدايات التحرير، علماً أن المشاريع المؤهلة تتوزع بين مشاريع (مياه وصرف صحي ومستشفيات ومدارس وكرفانات وتأهيل محطات كهربائية متضررة وطرق وجسور) وتتواصل أنشطة برنامج إعادة الاستقرار على مستوى الاربع محافظات (الأنبار، ديالى، نينوى، صلاح الدين) إضافة إلى بلدة بشير في كركوك ما يظهر تقدماً قياسياً في تحقيق أهداف البرنامج الذي يتمتع بإسناد مالي وفني من ثلاث وعشرين بلداً مانحاً.

صندوق إعادة الاعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية

التأسيس:

كان لاصدار مجلس الوزراء نظام (4) لسنة 2015 والمتضمن تأسيس صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية إستجابة مهمة لما خلفته العصابات الإرهابية من دمار هائل في المحافظات التي كانت تحتلها بما يتطلب ضرورة الشروع بإتخاذ إجراءات إستثنائية لاعادة استقرار هذه المناطق وتوفير الخدمات وإعادة تأهيل المشاريع المدمرة كلياً وجزئياً لتتمكن القطاعات الحكومية من إعادة

تقديم الخدمات الى المواطنين العائدين من فترات نزوح طويلة تعرضوا خلالها الى مآس إنسانية وإقتصادية وإجتماعية وتربوبية.

مصادر التمويل:

يعتمد الصندوق في تمويل أنشطته على التخصيصات السنوية المقرة من الموازنة الاتحادية بالرغم من محدوديتها إضافة الى ما توفره القروض الخارجية كقرض البنك الدولي (350) مليون دولار والقرض الالماني والمنحة الكويتية (100) مليون دولار ناهيك عن مايتم تفعيله من المنح المجمدة وغير المفعلة من صندوق التنمية الاسلامي والجدول (13) يوضح التخصيصات السنوية لمشاريع صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة للمدة 2015-2017 .

جدول (13) التخصيصات السنوية لمشاريع صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة للمدة 2015-2017

مليون دينار

السنوات	التخصيصات المالية بدون قروض	التخصيصات مع القروض
2015	-	-
2016	148200 بدون قروض	(224580) القروض
2017	-	(100000)

المصدر : جمهورية العراق ، صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة ، تقرير عن انجازات صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية للفترة من 2016/10/24-2017/4/30 ، ص 1.

إنجازات الصندوق

تؤشر المرحلة الاولى من إنجازات الصندوق لسنة 2016 بأنه قد تم إعطاء الاولوية لاعادة إعمار للمشاريع الصغيرة ذات النفع المباشر والسريعة التنفيذ وذات الكلفة الواطئة وبلغ مجموع المشاريع المنجزة (152) مشروع موزعة على محافظة الأنبار بواقع (112) مشروع ومحافظة بابل (13) مشروع ونينوى (11) مشروع وصلاح الدين (4) مشاريع وبغداد (6) مشاريع في حين حصلت كركوك العدد الأقل (4) مشاريع (19) .

وفي عام 2017 تم إعداد خطة إستراتيجية لعمل الصندوق تضمنت تحديد أولويات المشاريع المتضررة والتي تتطلب إعادة إعمارها ، وقد تم وضع معادلة لاحتساب نسب توزيع المبالغ والموارد المالية التي تصل الصندوق الى المحافظات المتضررة لاعادة إعمارها سواء كانت مخصصة من الموازنة الاتحادية أو متأتية من القروض والمنح الدولية لغرض توزيعها وفقاً للمعايير الاتية:

- حجم الأضرار.
- عدد السكان للمناطق المتضررة.
- المساحة الجغرافية.

جدول (14) يوضح نسب توزيع المبالغ المخصصة لاعادة الاعمار على المحافظات المتضررة

ت	المحافظة	معيار حجم الأضرار	معيار السكان	معيار المساحة	المجموع	إستحقاق المحافظة%
1	الأنبار	40	9	14	63	31
2	نينوى	35	18	5	58	29
3	صلاح الدين	17	8	4	29	14.5
4	ديالى	9	5	4	18	9
5	كركوك	9	5	3	17	8
6	حزام بغداد	3	5	2	10	5
7	شمال بابل	3	2	2	7	3.5

المصدر : البنك الدولي ، تقييم الأضرار والاحتياجات لسبع محافظات متضررة بشكل مباشر ، كانون الثاني 2018 ، ص155.

ج. وثيقة الإطار العام لخطة إعادة الاعمار والتنمية

تعد وثيقة الإطار العام لخطة إعادة الاعمار والتنمية بوصلة المسار لمرحلة البناء والتثبيت والتي صدرت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (259) لسنة 2017 الذي نص على إعتماد وثيقة الخطة الوطنية لاعادة الاعمار والتنمية للمحافظات " إطاراً عاماً" للخطط القطاعية والمكانية للمناطق المتضررة جراء العمليات الإرهابية وبما ينسجم مع خطة التنمية الوطنية 2018-2022 وإعتبارها الرؤية الحكومية الرسمية محلياً وخارجياً.

وعليه يعد الإطار العام لهذه الوثيقة بوصلة الحكومة والشركاء المحليين والدوليين في تأشير وتأطير وتنفيذ متطلبات مهمة إعادة الاعمار، وبموجبها إنتقل العراق من الحلول قصيرة الاماد والمتمثلة ببرنامج الاغاثة الى الحلول المتوسطة الاماد والمتمثلة ببرنامج إعادة الاستقرار ومن ثم الحلول المستدامة والمتمثلة بالمصادقة على نص وثيقة الإطار العام لخطة إعادة الاعمار والتنمية.

رؤية الوثيقة:

إنطلقت الوثيقة من رؤية مفادها:

"تعافي المحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية (بغداد، نينوى، صلاح الدين، الأنبار، كركوك، ديالى، بابل) وفقاً لمقياس المؤشرات الوطنية الاجتماعية والاقتصادية للحقوق والخدمات في سنة الهدف 2027 وتنميتها مهمة وقضية وطنية وتعد أمراً ضرورياً وأساسياً لتمكن الدولة العراقية على العيش والازدهار والحيلولة دون تصاعد النزاعات والانتكاس الى العنف ، وتدعيم السلام المستدام ضمن بيئة آمنة ومستقرة" (20) .

كما تبنى الإطار العام للخطة مجموعة مبادئ توجيهية وطنية تمثلت بـ : بناء الانسان ، التكامل التخطيطي وطنياً ، الدولة التنموية ، الشمولية وفق مبدأ الرعاية للجميع ، منهج الحق في العودة والاندماج، المشاركة ، حوكمة الازمات.

نطاق التطبيق:

يمتد النطاق الزماني لتطبيق الخطة مدة عشر سنوات (2018-2027) في حين ستترجم معنا في هذه الخطة مكانياً في سبعة محافظات متضررة (نينوى، صلاح الدين، الأنبار، بغداد، ديالى، كركوك، بابل) ، في حين توزعت محاور الاستهداف الى ثلاث محاور وهي:

المحور الاول : التنمية البشرية والاجتماعية

المحور الثاني : البنى التحتية الاساسية

المحور الثالث : التنمية الاقتصادية

وكما إن أنشطة هذه المحاور قد تم توطينها وفق أولويات وحسب كل محافظة وكما موضحة في الجدول الاتي:

جدول (15) أولويات توطين الانشطة الاقتصادية حسب المحافظات خلال مدة الخطة

المحافظة / الاولوية	بغداد	الأنبار	بابل	ديالى	كركوك	نينوى	صلاح الدين
الاولوية الاولى	بناء وإسكان	تعدين ومقالع	تعدين ومقالع	بناء وإسكان	تعدين ومقالع	تعدين ومقالع	تعدين ومقالع
الاولوية الثانية	كهرباء ومياه	زراعة وصيد وغابات	زراعة وصيد وغابات	تعدين ومقالع	زراعة وصيد وغابات	بناء وإسكان	بناء وإسكان
الاولوية الثالثة	علاقات عامة وضمان إجتماعي	كهرباء ومياه	علاقات عامة وضمان إجتماعي	علاقات عامة وضمان إجتماعي	بناء وإسكان	بيع الجملة وتجارة المفرد	علاقات عامة وضمان إجتماعي

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، وثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لاعادة الاعمار والتنمية للمحافظات المتضررة ، تموز 2017 ، ص 11.

البرنامج الزمني لتنفيذ الخطة

إن الخطة التنفيذية المزمع إعدادها وفقاً لوثيقة الإطار العام لاعادة الاعمار والتنمية تعد خارطة طريق تنفيذية بعيدة المدى (عشر سنوات) وإمتداد لخطتي التنمية الوطنية (2018-2022)،(2023-2027)، لذا فإن عملية التنفيذ ومراقبة الاداء وتقييم الانجاز تمثل معياراً مهماً لتحقيق الاهداف المرسومة، ويمكن متابعة البرنامج الزمني للاجراءات والخطوات التنفيذية لخطة إعادة الاعمار والتنمية من خلال الجدول (16).

جدول (16) البرنامج الزمني للاجراءات والخطوات التنفيذية لخطة إعادة الاعمار والتنمية للمدة 2017-2026

ت	المحور التنفيذي للخطة	الخطوات التفصيلية	البرنامج الزمني									
			2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
1	تسمية وتحديد جهات القيادة والاشراف والتخطيط والتنفيذ والمتابعة	تسمية جهة القيادة والتوجيه والتنسيق الدولي										
		تسمية جهات التخطيط والتنفيذ والمتابعة										
		تسمية الجهات الاستشارية ودعم بناء القدرات الفنية										
2	إعداد الدراسات والاحصائيات والتخطيط الاولي	حصر الأضرار والخسائر										
		تقييم وتقدير الاحتياجات										
		إعداد الدراسات الاولية										
3	إعداد البرامج والمشاريع والخطط التفصيلية	الدراسات التفصيلية										
		دراسات الجدوى، المخططات التفصيلية										
		وثائق المناقصات: العقود										
		طرح العطاءات										
4	التهيئة والتنفيذ والتعاقدات	مشاريع التنمية البشرية										
		مشاريع البنى التحتية										
		مشاريع التنمية الاقتصادية										
5	متابعة تنفيذ الخطة وتقييم الانجاز	التوثيق والتقارير										

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، وثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لاعادة الاعمار والتنمية للمحافظات المتضررة ، تموز 2017 ، ص16 .

رابعاً :مؤتمر الكويت الدولي لاعادة الاعمار

عقد هذا المؤتمر تحت رعاية دولة الكويت للمدة من 12-14 / 2 / 2018 بمشاركة الاتحاد الاوربي والأمم المتحدة والبنك الدولي ونحو سبعين وزيراً ومثلاً عن الدول . وقد كان الهدف من المؤتمر حشد الدعم الدولي لدعم خطط اعادة اعمار وتنمية العراق ، وتعزيز التعاون بين الجهات المانحة الوطنية ومؤسسات التنمية الدولية ، وكذلك مستثمري القطاع الخاص كجزء من هذه العملية ، والتأكيد على الالتزام الوطني والدولي نحو دعم جهود اعادة الاعمار لا سيما في المناطق التي تم تحريرها من قبضة داعش (21) وقد عرض المؤتمر خلال فترة انعقاده تقييم الأضرار والاحتياجات وجهود الحكومة في مجال اعادة الاعمار من خلال عرض برنامج الحكومة الاصلاحي وخطط التعافي واعادة الاعمار واحتياجات التمويل ونشاطات صندوق اعادة الاعمار . كما تم عرض الاطر المؤسسية للتنفيذ من خلال عرض المنصة الوطنية (Digital Data Platform) لتكون أداة تخطيطية لتنفيذ ورصد ومتابعة ومراقبة مشاريع الاعمار والتنمية كأداة تنفيذية تعمد الى حوكمة الأداء في مجال اعادة الاعمار لتحديد نقاط الخلل والضعف ومعالجتها من

أجل تحقيق أداء أفضل . ونظراً لما تعرض له المجتمع العراقي من تداعيات نفسية بسبب أزمة الحرب فقد أكد المؤتمر على البعد الاجتماعي لاعادة الاعمار من خلال اعادة التأهيل المجتمعي في المناطق المتضررة واعادة الثقة بين المؤسسات الحكومية والمستفيدين وخلق مجتمع تشاركي لاعادة الاعمار والحفاظ على الممتلكات العامة . إضافة إلى ذلك فقد تناول المؤتمر البعد الانساني لاعادة الاعمار من خلال تأكيده على ضرورة معالجة أسباب النزاع ووضع الأسس الكفيلة بتحقيق استدامة السلام المجتمعي .

وقد التزم الشركاء الدوليون بتأكيد عزمهم على توفير مبلغ بلغ 29.6 مليار دولار موزعاً على دعم مباشر، أو على شكل منح أو ضمانات أو قروض ميسرة . وقد كانت القروض السيادية بحدود 15 مليار و 500مليون دينار في حين ان القروض غير السيادية وخطابات الضمان للمشاريع بلغت 11 مليار و 610 مليون دولار . في حين بلغت المنح 1 مليار و 800 مليون دولار . ان نجاح المؤتمرين في تحقيق الهدف الأساسي من المؤتمر وهو : اعادة الاعمار لا سيما في المناطق التي تم تحريرها من قبضة داعش يعتمد على:

1. مصداقية الدول في تنفيذ وعودهم التي قطعوها على أنفسهم في المؤتمر .
2. قدرة العراق على تجنيب مالية الدولة اعباء اضافية وذلك من خلال تجنب القروض التي تحمل البلد والأجيال القادمة تبعات باهضة (القروض القذرة) . ويكون من الضروري هنا بناء خطة مالية طويلة الأمد للتعامل مع أعباء القروض.
3. قدرة العراق على توجيه الأموال للأغراض التي أنشئت من أجلها وهي اعادة الاعمار واعادة التأهيل المجتمعي وذلك عن طريق بناء أسس حوكمة رشيدة لعمليات اعادة الأعمار والتأهيل المجتمعي . والتأكيد على شفافية الاجراءات والمسائلة الحكومية وتعزيز الاجراءات القضائية والتأكيد على دور المحاسبة عن التقصير أو الفساد من خلال انشاء نظم تغذية راجعة وتصحيح الانحرافات بسهولة وسرعة . وهذا يستوجب انشاء أنظمة مؤسسية مرنة ذات قدرة عالية على الاستجابة للتغيرات المطلوبة .
4. القدرة على التنفيذ الكفوء و التنسيق والأشراف على تنفيذ برنامج اعادة الأعمار والتأهيل المجتمعي .
5. قدرة الحكومة على تعزيز الجانب الأمني وبناء أسس السلم المجتمعي وبما يعزز الأسس اللازمة لتكوين بيئة ملائمة لأعادة الاعمار والاستثمار.

الاستنتاجات :

1. تعد أزمة النزوح في العراق أزمة بنيوية ساهمت في تفاقم الأعباء والجهود الحكومية المطلوبة لضمان عودة النازحين واستقرارهم .
2. اتساع حجم الأضرار والخسائر التي لحقت بالاقتصاد والمجتمع والأفراد ما أدى الى ارتفاع تقديرات الاحتياجات المالية المطلوبة للتعافي ، والتي قدرها البنك الدولي بـ 104 مليار دينار تقريباً ، أي ما يعادل 88 مليون دولار .
3. ان سياسات الاستجابة الانسانية وبرامج الاغاثة من قبل الحكومة العراقية والمنظمات الدولية متعددة ومتنوعة ، ولكن غياب النظرة الواحدة والجهد التكاملي عند تنفيذ السياسات والبرامج قد بعثر النتائج وأوقف التقدم في تحقيق الأهداف .
4. أن هنالك سعي متواصل للحكومة العراقية الى احتواء السلبيات الناتجة عن التطبيق غير المنظم من خلال زيادة التخصيصات المالية وصولاً الى الحلول .
5. ان حوكمة ملف النازحين واعادة الاعمار والتنمية اتخذ ثلاثة مسارات كحلول مستدامة وهذه المسارات هي :
   - الاغاثة والاستجابة الانسانية (مرحلة النزوح)
   - توفير متطلبات اعادة الاستقرار (مرحلة العودة)
   - صياغة الإطار العام لخطة اعادة الاعمار والتنمية (مرحلة التثبيت والبناء .

التوصيات :

1. الدعوة الى تأسيس خيارات تدخل فاعلة تستجيب لطبيعة التوزيع العمري والجندري للسكان النازحين بما يؤمن فاعلية البرامج المختارة والقدرة على تحقيق أهدافها بما يعزز من الأثر التساقطي لها لتغطي جميع الفئات .
2. ضرورة حوكمة ملف النازحين لتحقيق : السلم المجتمعي ، المصالحة الوطنية ، العودة الكاملة ، الاستقرار ، الاعمار والتنمية .
3. ضرورة اعتماد سياسة تثبيت فاعلة ومستجيبة لكون ان الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية والقوى الفاعلة في المجتمع يعدون لاعبين أساسيين في ملف اعادة الاعمار والتنمية .

4. التشجيع على التفاعل المنظم بين لاعبي عملية اعادة الاعمار والتنمية من أجل تحقيق السلام بما يعزز من قيم الانتماء وثبات الهوية وترك التمييز ، إضافة إلى تعزيز ديناميات القوة في المناطق المحررة والمتمثلة بالقوى الفاعلة في المجتمع.

5. تقوية المنعة البشرية وحمايتها من مخاطر الانتكاس من خلال توفير الخدمات وتغطيتها تغطية كاملة ، وتعزيز الانشطة التي تساهم في زيادة التشغيل ، وتوفير نظم الحماية الاجتماعية بين سكان المناطق المتضررة .

الهوامش والمصادر :

1. جمهورية العراق . وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للاحصاء . مسح وحصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الحربية لسنة 2017 . قسم احصاءات البيئة . تشرين الثاني 2017 . ص ص 7 – 9 .

2. جمهورية العراق . وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للاحصاء . مسح وحصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الإرهابية ومحاربة داعش : أضرار المباني السكنية . مركز نظم المعلومات الجغرافية GIS . 2017 . ص ص 8 – 10 .

3. البنك الدولي . تقييم الأضرار والاحتياجات لسبع محافظات متضررة بشكل مباشر . كانون الثاني 2018 . ص 160 .

4. جمهورية العراق . وزارة المالية . الموازنة الاتحادية للسنوات 2012 ، 2014 ، 2015 .

5. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط . تقارير دائرة الاستثمارات الحكومية للسنوات 2013 – 2017.

6. نفس المصدر السابق .

7. جمهورية العراق . وزارة التخطيط . وثيقة الإطار العام لخطة الوطنية لاعادة الاعمار والتنمية للمحافظات المتضررة . تموز 2017 . ص 2 .

8. جمهورية العراق . وزارة الهجرة والمهجرين . دائرة المعلومات والبحوث / تقاريرقسم البرمجة . 2015 . بدون صفحات .

9. جمهورية العراق . وزارة التخطيط . اعادة الاعمار والتنمية من أجل السلام المستدام . ورقة خلفية اعدت لأغراض خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ، 2017 ، ص 16.

10. جمهورية العراق . وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للاحصاء . تقارير الدائرة الفنية . 2016 . بدون صفحات .

11. جمهورية العراق . وزارة التخطيط . آثار الأزمة المزدوجة للنزوح بسبب جرائم داعش وانخفاض أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والفقر في العراق . 2014 . ص 6 .

12. جمهورية العراق . وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للاحصاء . تقارير الدائرة الفنية . مصدر سبق ذكره .

13. نفس المصدر السابق .

14. نفس المصدر السابق .

15. د.وفاء المهداوي . أزمة النازحين في العراق : خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الانسانية للاغاثة واعادة الاستقرار . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية . العدد 50 . 2016 . ص 15.

16. جمهورية العراق . وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للاحصاء . تقارير الدائرة الفنية . مصدر سبق ذكره .

17. د.مهدي العلاق . عرض خطة استقرار المناطق المتضررة . الأمانة العامة لمجلس الوزراء . خلية اداة الأزمات المدنية . بدون صفحات

18. نفس المصدر السابق .

19. جمهورية العراق . صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة . تقرير عن انجازات صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية للفترة من 2016/10/24-2017/4/30 . ص17.

20. جمهورية العراق . وزارة التخطيط . وثيقة الإطار العام لخطة الوطنية لاعادة الاعمار والتنمية للمحافظات المتضررة . مصدر سبق ذكره . ص 12

21. جمهورية العراق . التقرير النهائي لمؤتمر الكويت الدولي لاعادة اعمار العراق . 12 - 14 شباط 2018 . ص1 .

22. جمهورية العراق . وزارة التخطيط . ستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018 – 2022 . كانون الثاني . 2018 . ص 41 .